بل بعض ذلك قد كان فالتفت صلى الله عليه وسلم الى الصحابة وقال احق ما يقول ذو اليدين فالوا نعم فتذكر صلى الله عليه وسلم فقام فصلى ما بقي من صلاته ثم سلم فان لم يكن الزمان قريبا عرفا بان زاد عمدا القدر المتقدم استانف الصلاة وكذا لو وطئ بجاسة رطبة او يابسة ولم يفارق محلها فانه يستانف الصلاة التي ابتدأ وجوبا وقولنا وبني عليه ما بقي من الصلاة وان تكلم وطال واستدبر القبلة وخرج من المسجد من تحريمة فعلا بمبطلة سهوا كان ذلك او عمدا لاعتقاده انه ليس في صلاة وتفارق هذه الامور وطئ النجاسة بانها تقتضي الصلاة في الجملة ويسجد للسهو اي لاجله بما يبطل عمده وهو الكلام قبل تمام الصلاة كما هو الفرض فقول المحشي تبعا للقونوي وسجد للسهو اي بما يبطل عمده وهو السلام قبل تمام الصلاة كما هو الفرض انه بعد السلام ثم تعدم التفصيل فيما لو تذكر وهو في الصلاة فلعله انتقل نظره وهو اي يجود السهو المفهوم من قوله ويسجد للسهو وقوله سنة اي لا واجب فلا تبطل الصلاة بتركه كما يأتي اي في قول المصنف ويجود لسهو سنة وانما نبه الشارح عليه هنا تحصيلا للفائدة وتوطئة لما بعده لكن لقائل ان يقول ما عمم قوله وهو سنة فكان قال لكنه ليس سنة مطلقا بل في مواضع مخصوصة عند ترك ما موربه في الصلاة اي من الابعاض بخلاف الهيئات وقنوت النازلة ويجود التلاوة ولو قال ما موربه من الصلاة لكان اولى ليفيد خروج نحو قنوت النازلة فانه تحمل سنته في الصلاة لا منها ودخل تحت قوله عند ترك ما موربه ما لو تيقن ترك بعض من الابعاض وما لو شك في ترك بعض معين لان المراد بقوله عند ترك ما موربه ولو بالشك فلو ترك في ترك بعض معين كقنوت سجد لان الاصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك سنة وضع الجملة كما يقول هل اتيت بجميع المندوبات او تركت سنة ونحو ذلك في ترك بعض مبهم كان ترك سنة وباو شك هل هو بعض ولا وكان منها وبخلاف ذلك في ترك بعض مبهم كان ترك سنة وباو شك هل هو بعض ولا وكان من هل ترك بعضا او لا فلا يسجد في هذه الصور وانما لم يسجد في الاخيرة مع ان الاصل عدم الفعل لانه ضعف بالابهام مع الشك فعلم من ذلك ان المبهم ليس كالمعين خلافا لمن زعم خلافه نعم لو علم ترك بعض وشك هل هو التشهد الاول او غيره من الابعاض كان المبهم هنا كالمعين ويتصور الشك في ترك التشهد الاول وترك القنوت في صلاة بان ذهن يصلي الصبح خلف من يصلي المغرب وشك هل الامام ترك التشهد الاول فينتظر فان فعل اتى به وترك هو القنوت فيسجد للسهو لعلمه بتحقق السجود عليه كما لو علم بالابهام ليضعف بالابهام لتقويه بتيقن الترك او فعل منهي عنه فيها

اي

اي او عمد فعل شيء منهي عنه في الصلاة مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع او سجود بخلاف ما لا يبطل عمده والسهو كالتفات بالوجه والخطوة والمضغة فلا يسجد لذلك لعدم ورود السجود له وبخلاف ما يبطل عمده وسهوه كالعمل الكثير والكلام الكثير فلا يعد لذلك لانه ليس في صلاة وليس هناك ما يبطل سهوه ولا يبطل عمده كما سيأتي تقتضيه القسمة العقلية ودخل تحت قولنا وفعل منهي عنه ما لو تيقن فعل منهي عنه سهوا مما يبطل عمده فقط وما لو شك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة لان المراد بقوله او فعل منهي عنه فيها ولو بان شك لكن يشترط في عدد ما اتى به من الركعات كما سيأتي وبني من الاسباب المقتضية للسجود نقل مطلوب قولي غير مبطل الى غير محله بنيته كقراءة الفاتحة في الركوع ويمكن دخوله في قولنا عند ترك ما موربه لان ذلك فيه ترك ما موربه وهو المحافظة على الصلاة وتحصيل اسباب السجود تحته تفصيلا الاول تيقن ترك بعض من الابعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث تيقن فعل منهي عنه سهوا مما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل مطلوب قولي الى غير محله بنيته فيه كلام لك اجمال والسنة قد عرفت ان المراد بها هنا البعض كما سيذكره بقوله واراد بالمصاب السنة هنا الابعاض الخ

الثاني ذكرها اي عمدا وسهوا وقوله فيصير اي المستقبل اي بان كان اماما او منفردا فان كان ما موما وجب عليه العود لمتابعة امامه كما سيذكره الشارح بقوله وان كان ما موما عاد وجوبا لمتابعة امامه لكن هذا عند الترك سهوا واما عمدا فلا يجب عليه العود بل يبين وبالجملة فالما موم فيه تفصيل يأتي لا يعود اليها الخ اي لا يجوز له العود بعد التلبس بالفرض بل يحرم عليه العود ضما فيه من قطع الفرض للسنة فان عاد عامدا عالما بالحرمة العود بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا تبطل كما سيذكره الشارح بعد التلبس بالفرض اي كالقيام في صورة ترك التشهد الاول وكالسجود في صورة ترك القنوت وضابط التلبس بالفرض في الاول ان يصل الى محل يجزي فيه القراءة ولو بان يصير الى القيام اقرب منه الى اقل الركوع او الهما على احد سواء كما لم يخطر لي خلافا للاذرعي ومن تبعه وفي الثاني ان يضع اعضاء السجود كلها مع التلبس والتحامل وان لم يطمئن فان كان قبل التلبس بالفرض بان لم يصل الى محل يجزي فيه القراءة في الاول او لم يضع اعضاء السجود كلها مع التحامل والتلبس في الثاني جاز العود حيث ترك السنة سهوا وسجد للسهو او صار الى القيام اقرب منه الى القعود في الاول او بلغ اقل الركوع في سجوده

القعود